

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية

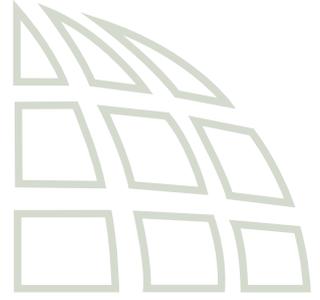


الخميس 5 مارس 2020 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7213



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 الشفافية في التعامل مع أزمة «كورونا»

الإمارات اليوم

03 التكنولوجيا والابتكار.. ركيزتا «الدولي للاتصال الحكومي»

تقارير وتحليلات

04 الاتفاق التاريخي بين طالبان وواشنطن على المحك

05 تعيين محيي الدين خلفاً لمهاتير.. الأسباب والسياق والسيناريوهات المتوقعة

06 فيروس كورونا يهدد الأفارقة وقبضة الصين على إفريقيا

شؤون اقتصادية

08 الإمارات الأولى إقليمياً في عولمة الاقتصاد

من إصدارات المركز

09 لا لعودة أمريكا إلى الوطن.. وجهة نظر معارضة للانكفاء

إنفوجراف

11 تخوف الأفغانيات من عودة «طالبان» إلى السلطة



الشفافية في التعامل مع أزمة «كورونا»

أصبح فيروس «كورونا» وباء عالمياً على أرض الواقع، حتى وإن لم تصفه منظمة الصحة العالمية بهذا الوصف بعد، فالمرض تمدد خارج بؤرته الأصلية في الصين، وخلق بؤراً له خارجها، ووصل إلى قارات العالم كلها. وعلى الرغم من كل التطمينات التي يقدمها البعض من متخصصين ومسؤولين، فإن حالة الهلع والفرع من الإصابة بهذا الفيروس تزداد يوماً بعد يوماً، مع تصاعد أرقام الضحايا، سواء فيما يخص الوفيات أو المصابين.

ومما لا شك فيه أن هذا الخطر المتنامي لفيروس «كورونا»، الذي بات يهدد كل دول العالم، بدرجات مختلفة، يحتم ضرورة التكاتف الدولي لمواجهته بشكل حاسم، كما أنه يحتم ضرورة تدشين مرحلة جديدة من التعاون الدولي في القضايا التي يمتد تأثيرها ليشمل الجميع، مثل قضايا البيئة والتغير المناخي وغيرهما، بعد أن أثبتت أزمة كورونا بالفعل أن مصيرنا واحد، ولكن الخطوة الأولى لهذه المواجهة، تتمثل في الضرورة المطلقة لوجود شفافية تامة في التعامل مع الوضع المأزوم الذي خلفه هذا الخطر، لأنه مع تناميهِ وغياب المعلومات الدقيقة بشأنه، كثرت الشائعات، التي شكلت مصدر قلق إضافي للجمهور، وقد أسهم في نشر هذه الشائعات العديد من وسائل التواصل الاجتماعي، التي باتت تحظى بنفوذ كبير بين وسائل الإعلام الجديد، الذي تطور بشكل غير مسبوق مع ما أفرزته الثورة الصناعية الرابعة من تكنولوجيات متقدمة للغاية.

وتقدم دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً يحتذى به في التعامل بشفافية مع أزمة «كورونا»، حيث لم تتردد الدولة منذ البداية في إعلان حالات الإصابة والاشتباه بالفيروس، بروح من المسؤولية والأمانة، الأمر الذي أدى إلى محاصرة انتشار الشائعات، وقدم صورة حقيقية لمدى ما يمثله خطر «كورونا» في الدولة. وفي سياق مواز، تبذل الدولة جهوداً مكثفة وواعية للحيلولة دون حدوث مزيد من الإصابات، وتقدم المؤسسات الصحية كل الرعاية للحالات القليلة التي تم إعلان إصابتها بالفيروس. ولا شك أن نهج الشفافية التامة الذي تعاملت به الدولة مع أزمة «كورونا» هو النموذج الذي يجب أن تتعامل به كل الدول مع هذه الأزمة التي تواجه العالم خلال المرحلة الحالية.

وإنه لمن المؤسف حقاً أن بعض الدول لم تتعامل بالشفافية المطلوبة مع أزمة «كورونا»، منذ البداية، فأخفت وصول الفيروس إليها ووجود مصابين به على أراضيها، قبل أن تضطر إلى إعلان الحقيقة في ظل تصاعد معدل الإصابة به لديها، وهناك دول أخرى وصلها الفيروس وبات معلوماً أن فيها عدداً من الإصابات، ولكنها لا تزال تتعامل بدون شفافية من خلال عدم إعلان الأرقام الصحيحة لأعداد الوفيات أو المصابين. ولا شك أن هذه الحالة من عدم الشفافية تسبب لغطاً وتقدم صورة مغلوطة لحقيقة الوضع القائم، ما من شأنه التأثير سلباً في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة المرض، التي لا بد أن تبنى على معلومات دقيقة.

إن الشفافية المطلقة في التعامل مع أزمة «كورونا» ضرورة أساسية لتقديم صورة واقعية لانتشار المرض، وبالتالي، يكون بالإمكان احتواؤه والقضاء عليه، أو تقليل مخاطره على الأقل، أما غياب هذه الشفافية فإنه يقود إلى عكس ذلك تماماً، ويسهم في انتشار الشائعات، التي تزيد من حالة الفرع بين الشعوب، التي لا تشغلها قضية خلال هذه الأيام أكثر من «كورونا». ولا بد من التنبيه في هذا السياق، إلى ضرورة عدم الالتفات إلى الشائعات والحصول على المعلومات المطلوبة من الجهات الرسمية الموثوق بها، ويمكن لوسائل الإعلام، بل ويجب عليها، أن تقوم بدور طليعي في هذه الأزمة، حيث إن الإعلام بأشكاله المختلفة بات يلعب دوراً غير مسبوق في توجيه الرأي العام داخل الدول، وعلى الصعيد العالمي.

التكنولوجيا والابتكار.. ركيزتا «الدولي للاتصال الحكومي»

لطالما كانت دولة الإمارات العربية المتحدة سبّاقة في الابتكار والتأثير وترسيخ ثقافة التفاعل مع الحكومات لتحقيق الرفاه الفردي والمجتمعي، وهي تحتضن المنتدى الدولي للاتصال الحكومي السنوي؛ حيث يرسم المنتدى في نسخته التاسعة مستقبلاً جديداً للاتصال التكنولوجي المتقدم والذكاء الاصطناعي بما يتوافق مع تطلعات ورؤية الدولة. فخلال تسع سنوات، جسّد المنتدى الذي يعقد برعاية صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، نهج الدولة في الارتقاء بمستوى الاتصال الحكومي وفقاً لمعايير عالمية، تستند إلى أحدث الممارسات المهنية، وجعلها في متناول أصحاب القرار وقادة الرأي، لدعم جهود الحكومات في بناء جسور متطورة للتواصل مع شعوبها. وخلال مسيرته الحافلة منذ أول انطلاقة له عام 2012، نجح المنتدى الدولي للاتصال الحكومي في ترسيخ وجوده وحضوره، كملتقى عالمي يتمحور حول تحليل ومناقشة الاتصال الحكومي وعلاقته الوطيدة بمختلف سبل التنمية الشاملة ومشاركة مختلف أطراف المجتمع في جهود الحكومات للوصول إلى أهداف التنمية المستدامة، التي تسعى دولة الإمارات إلى تعزيزها. كما يعدّ المنتدى امتداداً نوعياً لسلسلة منتديات وملتقيات ومؤتمرات تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على رعايتها بصورة منتظمة، ولاسيما ما يتعلق بقضايا الاتصال الحكومي، باعتباره جسراً وأداة لتعزيز التواصل بين الجهات الحكومية والمجتمع، وفي مقدمتها وسائل الإعلام بأنواعها.

ومع اختتام الدورة التاسعة من المنتدى الدولي للاتصال الحكومي، اليوم الخميس، بمشاركة 64 من كبار المسؤولين الحكوميين، ونخبة من الخبراء من 16 دولة عربية وأجنبية، قدّموا خلاله 57 فعالية مختلفة، بين ندوات حوارية وخطابات ملهمة وورش عمل ومنصات تفاعلية، تعزز حضور إمارة الشارقة على مستوى المنطقة، في رعاية واحتضان وتنظيم مبادرات تنموية تضع أسساً محورية في سبيل تقدم وتطور المجتمعات، إذ تناول المنتدى الذي نظمه المركز الدولي للاتصال الحكومي، على مدى يومين، أربعة محاور، شملت: ترسيخ ثقافة التفاعل في الحكومة، والتكنولوجيا كتمكّن للمجتمعات، والاتصال عبر الثقافة، والرفاه الفردي والمجتمعي، بما يحقق أكبر قدر من التفاعل مع الجمهور، ويوفر أقصى فائدة ممكنة من المواضيع والقضايا.

وفي دورته التاسعة، نجح المنتدى الدولي للاتصال الحكومي في ترجمة رؤية وتوجيهات صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى حاكم الشارقة، بشأن أهمية تطوير وعي المؤسسات والمجتمع، وتمكينها من أدوات تضمن لهما مكانة متقدمة على ساحة الرأي العالمي والإقليمي.. وتتماشى أجندة المنتدى، التي تناولت جلسات نقاش وحوار ومبادرات وفعاليات عدة، مع أهداف وتطلعات المنتدى الذي يرمي إلى إبراز أهمية الاتصال، وذلك باعتباره ضرورة إنسانية لتحقيق تواصل أمثل بين الجهات الحكومية وأفراد المجتمع، إذ يسعى المنتدى إلى أن يقف هذا التوصل على أسس مهنية ومعايير واضحة وشفافة، تتماشى مع رؤية ونهج دولة الإمارات العربية المتحدة.

فجلسات المنتدى التفاعلية تشكل نماذج حية لكيفية توظيف آليات التواصل العمومي لتحقيق فهم أفضل وأعمق لواقع الجمهور وتطلعاته، ولتكون مؤشراً لمستويات الشفافية المتوقعة من الهيئات والمؤسسات الحكومية في تواصلها مع المجتمع. فأنشأت الجلسة قناة مباشرة من أرض المنتدى بين الجمهور والمؤسسات الحكومية لجمع الملاحظات عن الخدمات الحكومية الرئيسية وآليات الاتصال الحكومي، لإدراجها في الجهود التطويرية في المؤسسات المعنية، فدولة الإمارات لطالما تميزت عن غيرها من الدول بشفافيتها، وشغفها بالتطوير وتعزيز سبل التواصل الدائم للارتقاء بمكانة الإمارات عالمياً.

وانطلاقاً من هذه الرؤية وهذا النهج، بات الاتصال الحكومي يشكل جوهر العمل في دائرة العلاقات الحكومية بالدولة، حيث تكمن مهمته الأساسية في بناء جسور تواصل مع الجمهور والمؤسسات والجهات الحكومية على مستوى العالم؛ لبحث سبل التعاون والعمل المشترك في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والاجتماعية وغيرها. فالمنتدى الدولي للاتصال الحكومي يجسّد مسيرة تجربة مميزة توجت بالنجاح، لجمعها المعنيين والمختصين بتطوير قطاع الاتصال الحكومي، والتباحث حول التحديات الحالية والمتوقعة وسبل تجاوزها.

الاتفاق التاريخي بين طالبان وواشنطن على المحك

أعلنت حركة طالبان، الاثنين الماضي، استئناف هجماتها ضد القوات الأفغانية، معلنةً بذلك انتهاء الهدنة الجزئية التي سبقت توقيع الاتفاق بين الحركة وواشنطن. وقال المتحدث باسم طالبان، ذبيح الله مجاهد، إن خفض العنف انتهى، وستواصل العمليات كالمعتاد، مشدداً على أن الحركة لن تشارك في مفاوضات مع الأفغان حتى يتم الإفراج عن نحو خمسة آلاف من سجنائها.



من 13 ألفاً في الوقت الحالي إلى 8600 جندي في غضون 135 يوماً من توقيع الاتفاق، والعمل على خفض عدد قوات التحالف في البلاد، على نحو متناسب، إذا ما أوفت طالبان بتعهدات عدّة، وجلست حول طاولة التفاوض مع كابول، في سبيل التوصل إلى اتفاق سلام أوسع نطاقاً.

وقد شهدت الفترة الزمنية التي سبقت إبرام الاتفاق تراجعاً في عدد الهجمات بأنحاء أفغانستان، ولكن على ما يبدو، وبعد هذه التطورات الميدانية والسياسية في المشهد الأفغاني، فإن ترجيح الكثيرين أن المحادثات بين الأطراف الأفغانية ستكون أكثر تعقيداً مقارنةً بمفاوضات الحركة مع واشنطن، بات الآن يتجسد على أرض الواقع، بالرغم من اقتراب أفغانستان من طيّ صفحة دموية في تاريخها بموجب تنفيذ الاتفاق.

إذاً اختارت حركة طالبان أن تضع حداً للهدنة الهشة، وحسمت قرارها، واستأنفت عملياتها؛ وعلى إثر هذا القرار يبدو أن المفاوضات الأفغانية - الأفغانية ستدخل مرحلة التجميد مجدداً. ولأن الانتظار طالما كان سيد الموقف بين الفرقاء الأفغان تُطرح تساؤلات عدّة بشأن الخطوة الأمريكية إزاء استئناف حركة طالبان عملياتها، وإذا ما كان الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، سيكتفي بالرد المحدود على خروقات طالبان الأخيرة، أم سيتريث، إذ قال عشية إبرام الاتفاق مع حركة طالبان إنه يعتقد أن «طالبان تريد فعل شيء لإظهار أننا لا نضيع الوقت»، ملوحاً بإمكانية الرجوع في الاتفاق قائلاً: «إذا حدثت أشياء سيئة؛ فسوف نعود بقوة مثلما لم يحدث من قبل».

«مدّ وجزر».. مصطلح بات يختزل الوضع في أفغانستان؛ فمن إبرام الاتفاق والاحتفال الذي غمر البلاد منذ أيام، عاد الخوف والقلق ليخيماً على المشهد الأفغاني؛ فبسبب شرط محدّد يبدو أن الهدنة الأفغانية عكّر صفوها، فلم تكذ تظهر ملامحها كاملة بعد رسمها منذ أيام معدودة؛ حتى نعتها حركة طالبان على لسان المتحدث باسمها، ذبيح الله مجاهد، الذي أعلن استئناف عمليات الحركة كالمعتاد. إعلان الحركة جاء بعيد ساعات من بدء واشنطن سحب قواتها كما هو متفق عليه، وقبل ساعات من إعلان الشرطة الأفغانية انفجاراً شرق البلاد، خلف قتلى وجرحى في صفوف المدنيين الأفغان.

ويكمن السبب وراء قرار الحركة، بحسب المتحدث باسمها، في رفض الرئيس الأفغاني، أشرف غني بنداً أساسياً في الاتفاق الجديد الذي أبرمته واشنطن مع حركة طالبان، وينص على إفراج الحكومة الأفغانية عن خمسة آلاف سجين ينتمون إلى الحركة، مشدداً على أن مطالبة طالبان بالإفراج عن سجنائها لا يمكن أن يكون شرطاً مسبقاً لإجراء محادثات مباشرة معها، بحسب تعبير غني، ومشيراً إلى أن الهدنة الجزئية التي سبقت توقيع الاتفاق بين طالبان والولايات المتحدة الأمريكية، لمدة سبعة أيام، ستُمدد بغية التوصل إلى وقف إطلاق نار كامل.

تصريحات وقرارات جاءت بعد الاتفاق الذي أبرم بين واشنطن وحركة طالبان، ورحبت به دول عدة منها دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وذلك لما يحمله من أمل نحو تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء أفغانستان، إذ نصّ على التزام الطرفين العمل على الإفراج عن السجناء بسرعة، كبادرة لبناء الثقة بالتنسيق والموافقة بينهما. ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق، الذي وُصف بالتاريخي، يمثل خطوة نحو إنهاء حرب استمرت على مدى 18 عاماً؛ إذ يمهّد الطريق نحو انسحاب كامل للقوات الأجنبية من أفغانستان في غضون 14 شهراً؛ فمن بنوده تقليص واشنطن عدد قواتها

تعيين محيي الدين خلفاً لمهاتير.. الأسباب والسياق والسيناريوهات المتوقعة

يبدو أن الساحة في ماليزيا مقبلة على مرحلة من الاستقطاب السياسي، خاصة بعد تأدية السياسي القومي محيي الدين ياسين اليمين الدستورية خلفاً لرئيس الوزراء المستقيل مهاتير محمد الذي تحدثت مصادر عن طعنه بهذا الاختيار؛ ودعوته لجلسة طارئة للبرلمان؛ وهو ما قد يؤدي إلى انقسام سياسي في البلاد. كيف؟



وأياً تكن العوامل التي أدت إلى الاستقالة التي كانت، مع كل ما سبق، مفاجئة، فإن المشكلة كانت في اختيار الملك السلطان عبدالله رعاية الدين المصطفى بالله شاه، محيي الدين ياسين، خلفاً لمهاتير الذي كان يأمل إعادة تسميته لتشكيل حكومة جديدة؛ ومن المفارقات أن يؤدي تعيين محيي الدين، إلى عودة منظمة الملايو الوطنية المتحدة إلى السلطة المعروفة اختصاراً بـ«أمنو»، التي أطاحها تحالف مهاتير الحاكم في انتخابات عام 2018.

ويشير هذا الاختيار إشكاليات مهمة، حيث سمي الملك محيي الدين ياسين، لأنه يعتقد أنه يحظى بتأييد أغلبية النواب؛ بينما طعن مؤيدو مهاتير في هذه الخطوة، على أساس أن مهاتير يحظى بدعم 114 نائباً وله الحق في العودة إلى منصبه للمرة الثالثة، متجاوزاً الـ 112 صوتاً المطلوبة لأغلبية بسيطة. وبرغم أن محيي الدين بدأ مهام منصبه رئيساً للوزراء، فإن الأمر لم ينته بعد؛ فعليه أن يحظى بدعم البرلمان؛ حيث يجب حصوله على الثقة في الجلسة المقررة يوم التاسع من هذا الشهر؛ وهو أمر وفقاً للمعطيات القائمة ليس سهلاً، حيث يحظى ائتلاف مهاتير المعروف باسم «باكاتان هارابان» أي (تحالف الأمل) بـ 114 نائباً، أي أكثر من العدد المطلوب بنائين، وقد أكدوا أنهم يدعمون إعادة تسمية مهاتير رئيساً للوزراء. ومع ذلك، فقد تتغير المعطيات خلال الأيام القليلة المقبلة، إذ لا يستبعد حدوث تسويات جديدة، بما في ذلك إمكانية صفقة يشارك فيها أنور إبراهيم نفسه.

جاء تكليف محيي الدين ياسين (72 عاماً)، بعد استقالة رئيس الوزراء المخضرم مهاتير محمد، المفاجئة، احتجاجاً على خطة لإعادة منظمة الملايو الوطنية المتحدة إلى السلطة؛ وذلك بعد أن انسحب محيي الدين الذي يرأس حزب بيرساتو الذي ينتمي إليه مهاتير، من تحالف مهاتير، ما أدى إلى انهياره. ولكن هناك أسباباً أخرى سبقت هذه الاستقالة وأدت إليها؛ فقد كان هناك خلاف عميق حول ضريبة الطرق التي تبلغ قيمتها 7 مليارات دولار، حيث كان مهاتير راغباً في تحرك سريع يخفف من تكلفة المعيشة اليومية للمواطنين، كجزء من أجندته «ماليزيا الجديدة»، التي ساهمت بعودته مرة أخرى إلى السلطة، بعد أن تركها طواعية عام 2003. ويبدو أن مقترحاته الخاصة بهذه الخطة لم تلق توافقاً داخل الائتلاف الحاكم، الذي يضم أربعة أحزاب تعاني أصلاً خلافات دينية وعرقية. والحقيقة أن الخلافات التي أدت إلى انهيار حكومة مهاتير تتفاعل منذ أشهر، وكان مهاتير بسببها يريد إجراء تعديل وزاري منذ نوفمبر الماضي، لكن الطبيعة المتباينة للتحالف الذي يضم حزب العمل الديمقراطي المكون من أبناء الإثنية الصينية وحزبه المكون من القوميين الملايويين دفعته للحذر في أي خطوة خوفاً من تفكك التحالف الذي مكّنه من الفوز في انتخابات عام 2018 وتولي منصب رئيس الوزراء مجدداً؛ ولكن مهاتير لم يكن قادراً على إجراء تعديلات موسعة، واقتصر تعديله على تغيير وزراء تابعين لحزبه، فأقدم على عزل وزير التعليم ماسزلي مالك، عضو حزبه الملايوي «بيرساتو»، الذي واجه انتقادات من بعض القوى والتيارات العلمانية لأنه كان يسعى لإجراء تعديلات في النظام التعليمي تنسجم والمبادئ الإسلامية.

في الوقت نفسه، بدأت تطفو على السطح مسألة خلافة مهاتير محمد، الذي سبق وتحدث علناً عن توقعات بتسليمه السلطة، لغريمه السابق، وحليفه مؤخراً، أنور إبراهيم، في مايو، وذلك وفقاً لاتفاق مسبق؛ ولكن يبدو أن مهاتير كان متردداً في الأمر؛ ومع ذلك فقد تحدثت مصادر عن وجود توافق داخل الائتلاف الحاكم على بقاء مهاتير في السلطة أثناء قمة التعاون الاقتصادي الآسيوي- الباسيفيكي التي ستضيفها ماليزيا هذا العام.

فيروس كورونا يهدد الأفارقة وقبضة الصين على إفريقيا

كتب أحمد شراعي، وهو عضو في مجلس إدارة المجلس الأطلسي، وعضو في المجلس الاستشاري لمركز المصلحة الوطنية في واشنطن، والمجلس الاستشاري لمعهد جيتستون في نيويورك، مقالاً في مجلة «فورين بوليسي» قال فيه إن نظام الرعاية الصحية السيئ فشل نسبياً بإفريقيا في التعرف إلى الكثير من الحالات المصابة بفيروس «كورونا»؛ ما يمهد الطريق لمأساة أكبر.

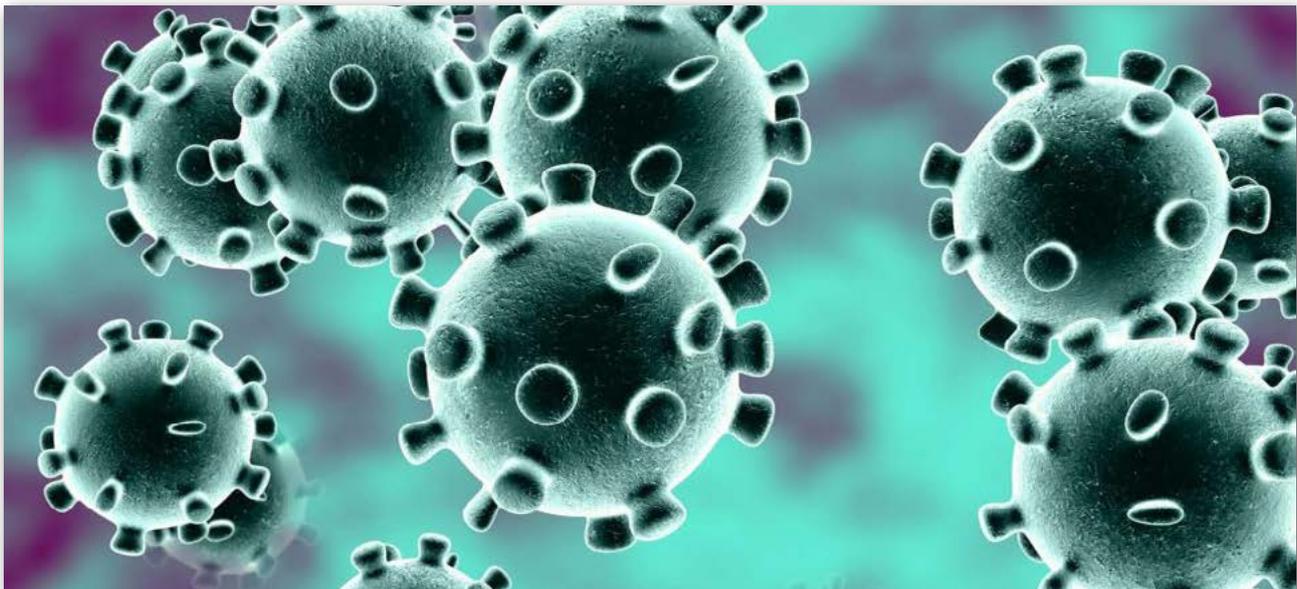


في الصين بشكل لا يمكن السيطرة عليه، وكذلك التزامات العمل والأسرة، الكثير من الأسباب للمواطنين الصينيين للعودة إلى ديارهم، ثم العودة إلى إفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك يدرس عشرات الآلاف من الأفارقة في الصين، ويعودون بانتظام؛ وكذلك هناك الكثير من المسافرين الذين يَمرون عبر إفريقيا من أكثر من 60 دولة لديها حالات مسجلة. وبالفعل؛ فإن الحالة النيجيرية المنفردة هي لمسؤول تنفيذي إيطالي وصل إلى لاجوس قادماً من ميلانو في 24 فبراير الماضي، وتم بعدها قطع عدد قليل من الطرق الجوية من الصين إلى إفريقيا. وأفادت «فرانس 24» بأن «الخطوط الجوية الإثيوبية»، أكبر شركة طيران إفريقية، لم توقف رحلاتها إلى الصين منذ بدء الوباء، واستأنفت شركة طيران (تشانينا سذر)، الأسبوع الماضي، رحلاتها إلى كينيا. وتشير التجارة الواسعة، والسفر بين الصين وإفريقيا، معاً إلى أن هذه الأرقام يجب أن تكون أعلى من ذلك بكثير. وتسلب هذه الأزمة الضوء على نقاط الضعف في الصين؛ ويدرك المسؤولون الصينيون أن ثورة 1911، التي أنهت قروناً من حكم أسرة تشينغ، بدأت في ووهان، ويخشون انتشار العدوى السياسية بقدر قلقهم من العدوى الفيروسية. ويقول الكاتب إن اضطهاد الصين أطباء ووهان لتبادلهم المعلومات مع زملائهم، في أوائل ديسمبر الماضي، هو علامة على الهشاشة السياسية. أما الأمر الآخر؛ فهو

إن السؤال الأكثر رعباً وغموضاً حول فيروس كورونا هو: لماذا أعلنت إفريقيا، التي يقطنها 1.3 مليار شخص، ثلاث حالات فقط من دون وفيات؟ في جميع أنحاء العالم تم العثور على فيروس كورونا في 86 ألف شخص، وقتل نحو 3 آلاف شخص في أكثر من 60 دولة. وعادة ما تكون إفريقيا حاضنة للأوبئة، وليست جزيرة آمنة منها؛ فما الذي يجعل إفريقيا مختلفة؟

ويكشف الجواب عن بعض الحقائق المأساوية حول الرعاية الصحية في إفريقيا، وبعض الحقائق السياسية المؤلمة حول علاقة الصين مع شعبها، ومع الأفارقة. ويشعر مسؤولو منظمة الصحة العالمية وغيرهم بالحيرة إزاء مناعة إفريقيا الظاهرية؛ نظراً إلى عدم وجود سبب وراثي، أو مناخي، أو أي سبب علمي آخر؛ لتوقع أن يكون الأفارقة في مأمن من العوامل المسببة للمرض؛ فمن المحتمل أن المستشفيات الإفريقية، التي تعاني الإجهاد فشلت في التمييز بين «كورونا» والإنفلونزا. ومن المحتمل أيضاً أنهم يعانون أعطالاً في حفظ السجلات؛ ونقصاً في الاختبارات التشخيصية؛ ما يقلل بشكل مصطنع عدد الحالات في إفريقيا. وباختصار؛ فإن نظام الرعاية الصحية الضعيف نسبياً في إفريقيا يفشل في تشخيص الكثير من الحالات في وسطه؛ ما يمهد الطريق لمأساة أكبر.

وللأسف هناك الكثير من الأسباب المقنعة للاعتقاد أن العدد الحقيقي للضحايا الأفارقة أعلى بكثير من الثلاثة المسجلين؛ أولاً: الأرقام نفسها مشبوهة. ومن الحالات الإفريقية الثلاث المبلغ عنها حالة واحدة في مصر، وواحدة في الجزائر، وواحدة في نيجيريا، ولا يوجد سجل لحالات ثانوية - الأزواج، أو زملاء العمل، أو الزملاء المسافرون - إذ عادة ما تظهر حوادث الأمراض في مجموعات. ثانياً: يُعتقد أن قرابة مليون مواطن صيني يقيمون بشكل دائم في إفريقيا. وتوفر السنة الصينية الجديدة، التي تم الاحتفال بها في نهاية شهر يناير الماضي بينما كان الفيروس ينتشر



تعاني الصين نفسها خسارة في إجمالي الناتج المحلي بقيمة 62 مليار دولار). وتقود الاستثمارات في الصين، وخبراتها الهندسية، وبرامجها التدريبية، إنتاجية معظم أنحاء إفريقيا، وتؤدي تدابير الحجر الصحي، وتعطل التجارة عملياً؛ إلى أن تتباطأ مشاركة الصين في النمو الاقتصادي لإفريقيا، أو حتى تتوقف؛ وسيؤدي هذا حتماً إلى دفع الأفارقة إلى البحث عن علاقات جديدة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وهكذا تظهر فرصة للولايات المتحدة لمساعدة إفريقيا ونفسها في الوقت عينه. وقد استثمرت الولايات المتحدة، منذ فترة طويلة، في بناء مرافق الرعاية الصحية الإفريقية، وأبرزها جهود الرئيس جورج بوش الابن، التي بلغت مليارات الدولارات لمكافحة الإيدز هناك. والأهم من ذلك أن الولايات المتحدة أنفقت 900 مليون دولار على إقامة مرافق الفحص الطبي في 40 دولة إفريقية. ويمكن الآن استخدام معامل الاختبار هذه للكشف عن Covid-19 وهزيمته. كما يجب أن يقف الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، إلى جانب القادة الأفارقة في شراكة يتقاسمون فيها الخبرات والبيانات والدولارات. ويختم الكاتب مقاله بالقول: سيكون هذا اختلافاً واضحاً عن الصينيين المهيمنين، الذين يرفضون في كثير من الأحيان السماح لأطبائهم بالتحدث بحرية، أو لوكالاتهم الصحية بتبادل الحقائق، وبالتأكيد سوف يلاحظ الأفارقة الفرق.

«أمر التزام الصمت ومنع النشر» الذي فرضه مركز الصين لمكافحة الأمراض في 3 يناير الماضي. ولم يكن تعاون بكين مع المنظمات الصحية الدولية مصدر إلهام للثقة؛ فمراقبة المعلومات ليست هي أفضل طريقة لمكافحة الأوبئة الناشئة، بل الاستعانة بجميع المصادر للبيانات.

كما أن الحجر الصحي الصيني لم يُلهم الثقة، بحسب الكاتب؛ فبمجرد تتبّع الصينيين مصدر تفشي الفيروس إلى سوق للحيوانات الحية في ووهان، أغلقه المسؤولون في الأول من يناير الماضي. ومع ذلك ظل الطابق الواقع فوق سوق الحيوانات، الذي كان يبيع النظارات، مفتوحاً حتى 6 يناير، حسبما ذكرت صحيفة «ساوث تشاينا مورنينج بوست». ولم يتم إغلاقه إلا بعد تفشي 820 إصابة، وهي أعلى نسبة خارج ووهان في ذلك الوقت، بمدينة ونتشو الساحلية النائية، المعروفة بصناعة النظارات ونقلها. حتى الحجر الصحي الصيني في مقاطعة هوبي، وهي بحجم فرنسا تقريباً، جاء بعد أن غادر الكثيرون لقضاء عطلة السنة الصينية الجديدة.

وقد قوّضت معركة الصين ضد «كورونا»، أو ما يطلق عليه Covid-19، شعار الكفاءة الاستبدادية. وأن تتوسل الصين إلى العالم من أجل أفئدة جراحية؛ فهو نهاية مثيرة للشفقة. والآن، في العواصم الإفريقية، تتضاعف الأسئلة حول الصين: هل هي صادقة مع شركائها التجاريين الأفارقة؟ هل تعهدت الرعاية الصحية لها معنى؟

ويمكن لفيروس Covid-19 تعطيل الكثير من العلاقات التجارية والاستثمارية بين الصين وإفريقيا. (من المتوقع أن

الإمارات الأولى إقليمياً في عولمة الاقتصاد



نقطة، والسويد «ال-14، 83,35 نقطة»، وفرنلندا «ال-16، 82,97 نقطة»، والمملكة المتحدة «ال-23، 81,47 نقطة»، وألمانيا «ال-24، 80,49 نقطة».

صُنِّفَت دولة الإمارات في المركز الأول إقليمياً والعاشر عالمياً على مؤشر العولمة الاقتصادية في عام 2019، الصادر حديثاً عن المعهد السويسري للدراسات الاقتصادية «كوف». ويرصد المؤشر أداء الدول في مجال العولمة الاقتصادية، من خلال منحها رصيماً من النقاط يتجمع من معايير عدة، كخفض التعريفات الجمركية على وارداتها، وإبرامها اتفاقيات التجارة الحرة، ولوائحها المشجعة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتذليل العقبات غير الجمركية أمام التجارة العالمية. وحصلت دولة الإمارات على رصيد يبلغ 85,95 نقطة في 2019. وتفوقت الدولة على الدنمارك التي حلت في المركز ال-11 برصيد 84,46

النفط يتخلى عن مكاسبه مع فشل «أوبك+» في الموافقة على تعميق تخفيضات الإنتاج



أغلقت أسعار النفط على انخفاض، يوم أمس، بعد أن تخلت عن مكاسبها الأولية بينما يواجه منتجون رئيسيون للنفط صعوبة في إقناع روسيا بتخفيضات إضافية في الإمدادات للتعويض عن هبوط في الطلب ناتج عن تفشي فيروس كورونا. وأنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول منخفضة 73 سنتاً، أو 1.4 بالمئة، لتسجل عند التسوية 51.13 دولار للبرميل. وتراجعت عقود خام القياس الأمريكي غرب تكساس الوسيط 40 سنتاً لتغلق عند 46.78 دولار للبرميل. وتسعى السعودية وأعضاء آخرون في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) إلى إقناع روسيا بالانضمام إلى تخفيضات إضافية كبيرة في إنتاج النفط لدعم الأسعار. وتنفذ المجموعة المعروفة باسم «أوبك+» بالفعل خفضاً قدره 2.1 مليون برميل يومياً؛ ما يساعد في منع هبوط حاد للأسعار. وقال مصدر في «أوبك» لـ «رويترز» إن لجنة المراقبة الوزارية المشتركة «لأوبك+» فشلت، أمس الأربعاء، في الوصول إلى اتفاق بشأن تخفيضات إضافية، مضيفاً أن روسيا اقترحت الإبقاء على التخفيضات الحالية لمجموعة «أوبك+» حتى نهاية الربع الثاني من العام الجاري، في حين يريد بعض أعضاء «أوبك» تخفيضات إضافية تتراوح ما بين مليون و 1.5 مليون برميل يومياً.

هبوط بقيمة 50 مليار دولار في الصادرات العالمية إثر نقص المكونات الصينية



قالت وكالة تابعة للأمم المتحدة، يوم أمس، إن صادرات الصين من قطع الغيار والمكونات الحيوية لمنتجات من السيارات إلى الهواتف الخلوية من المتوقع أنها انكمشت بنسبة 2% على أساس سنوي في فبراير، وهو ما يكلف دولاً أخرى وصناعاتها 50 مليار دولار. وأضافت «أونكتاد» أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهو بؤرة تفشي فيروس كورونا، يشكل 20% من التجارة العالمية في المنتجات الوسيطة. وقالت إن دولاً كثيرة تعتمد على مدخلاته في قطاع التصنيع. وقالت بامبلا كوك هاميلتون، مديرة قسم التجارة الدولية في أونكتاد للصحفيين: «يوجد تأثير

يتغلغل في أرجاء الاقتصاد العالمي؛ وهو ما يتسبب في هبوط بقيمة 50 مليار دولار في الصادرات حول العالم». وأضافت أن الرقم الذي يغطي شهر فبراير، فقط، أولي، وقد يكون «تقديراً متحفظاً». ووفقاً لأونكتاد (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، فإن الدول أو المناطق التي تعاني أعلى خسائر في التصدير بسبب تداعيات «كورونا» هي الاتحاد الأوروبي، حيث تبلغ الخسائر نحو 15.6 مليار دولار، والولايات المتحدة (5.8 مليار دولار)، واليابان (5.2 مليار دولار)، وكوريا الجنوبية (3.8 مليار دولار)، وتايوان (2.7 مليار دولار)، وفيتنام (2.3 مليار دولار).

لا لعودة أمريكا إلى الوطن.. وجهة نظر معارضة للانكفاء

دراسات عالمية



لا لعودة أمريكا إلى الوطن
وجهة نظر معارضة للانكفاء

ستيفن بروكس وجي. جون إيكينيري ووليام وولفورت

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية



العدد 108

تأليف: ستيفن بروكس وجي. جون إيكينيري ووليام وولفورت
تاريخ النشر: 2013

القائمة على التدخل، تولّد ردّاً عاماً واستياءً لدى الحكومات، وجماهير الشعوب الأخرى على حد سواء.

ويؤكد خبراء الشؤون الدولية المناهضون للتدخل الخارجي، أن الانكفاء الواسع النطاق يمكن أن ينزع فتيل العداء العالمي للولايات المتحدة الأمريكية، وعلاوة على ذلك، فإنه حتى إن لم تسارع الحكومات الحليفة إلى تنفيذ جميع المهام التي تنفذها الولايات المتحدة الأمريكية الآن، فإن معظم هذه الأدوار لا يمت بصلة إلى أمن الولايات المتحدة الأمريكية، بل يسهم في المخاطر التي تجعل أمريكا رهينة حروب ليست في مصلحتها القومية.

ولا ريب في أن هؤلاء الخبراء، يقول الكتاب، قاموا بدراسة منطوق النظام العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هذه الدراسات تركز فقط على مجموعة ثانوية من الحجج المحتملة، وقد تمت كتابة عدد كبير منها قبل موجة التحليلات الأخيرة التي تدعو إلى الانكفاء، ومن ثم فهي لا تعالج عدداً كبيراً من الدعاوى الرئيسية التي تستند إلى تجربة الأعوام العشرة الماضية؛ وهي تجربة يجادل دعاة الانكفاء بقوة بأنها تدعم قضيتهم؛ ونتيجة لذلك، يفتقر الباحثون إلى تحليل منهجي يعالج مباشرة الدعوى الرئيسية في مسألة الانكفاء؛ وهي أن الاستراتيجية

بعد 65 عاماً من اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية كبرى للتدخل والانخراط العميق في الشؤون العالمية، يتساءل الكتاب: هل حان الوقت أخيراً لانتهاج سياسة الانكفاء إلى الداخل؟ ويشير إلى أن هذا السؤال أصبح يمثل جدلاً ملحاً، وقضية حرجة. ولكن معظم الباحثين الذين يكتبون حول مستقبل الاستراتيجية الشاملة للولايات المتحدة الأمريكية، يجيبون على هذا السؤال بـ «نعم»؛ نظراً إلى التكلفة الاقتصادية الباهظة في ظل أزمة ميزانية خانقة، ووجود قوات عسكرية منهكة، وحلفاء عبيدين، وجمهور تلاشت رغبته في الانخراط بصورة عميقة في شؤون العالم.

وكرر فعل على حرب العراق عام 2003، والأزمة الاقتصادية، وأزمة الميزانية فيما بعد عام 2008، تصاعدت التحليلات الداعية إلى ابتعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن استراتيجيتها الكبرى الحالية. وحتى الآن، لم تجد الحجج الداعية إلى الانكفاء إجابة كافية عليها من جانب خبراء العلاقات الدولية. ولكن بعض الباحثين يعرضون أسباباً قوية تفسر لماذا يجسد الانكفاء مخاطر وتكاليف أكبر بكثير من الفوائد المجنية منه.

وبحسب الاستقراء التاريخي، يقول الكتاب، إنه ومنذ الحرب العالمية الثانية؛ كان القادة السياسيون في الولايات المتحدة الأمريكية يؤكدون بالإجماع تقريباً، التزامهم بقيادة العالم والانخراط في شؤونه. لكن على مدى العقد الماضي ظهر رأي مختلف اكتسح الدراسات الأكاديمية؛ وهو أنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تقوم بتقليص التزاماتها العالمية واتباع سياسة الانكفاء والانكماش. وبشكل أكثر تحديداً، ينبغي أن تقوم بتقليص وجودها العسكري في الخارج، أو إلغائه، والتخلص من التزاماتها الأمنية العالمية أو الحد منها، والتقليل من جهودها الرامية إلى تعزيز النظام المؤسسي الليبرالي وتولي قيادته.

ويحتج أنصار الانكفاء، بأن الاستراتيجية الكبرى الحالية القاضية بـ «الانخراط العميق» تستتبع تكاليف عالية ومتزايدة؛ تؤدي إلى تدني مستوى الفائدة منه، وإن تراجع الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة إلى المنافسين المحتملين، يجعل من الصعب عليها دائماً المحافظة على التزاماتها التي تفوق الحصر، في الوقت الذي يستطيع حلفاؤها تحمل تكاليف الدفاع عن أنفسهم. أضف إلى ذلك أن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة

حاولوا تأسيس تفويهم الاستراتيجي على أعمال مميزة من الدراسات الواقعية. وهذا يولد الانطباع بأن الواقعية تعطي حكماً لا لبس فيه، لمصلحة الانكفاء لدولة في الوضع الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن ثم فإن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة تمثل شذوذاً كبيراً بالنسبة إلى الواقعية في نظر كثير من العلماء والباحثين. وعليه فلا يمكن تفسير استمرارها بعد زوال الاتحاد السوفيتي، إلا من خلال الأمراض السياسية الداخلية، أو التأثير الضار للأيديولوجية الليبرالية لأمريكا.

ويظهر التحليل النهائي لجميع الآراء، أن الواقعية لا تُسفر عن حكم واضح لمصلحة الانكفاء، وأن التقاليد النظرية الأخرى لا تساعد على شرح الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، وأن السلوك الاستراتيجي الأمريكي بعد نهاية الحرب الباردة ليس خروجاً بدهياً عن نظرية العلاقات الدولية بشكل عام، أو عن النظرية الواقعية على وجه الخصوص، وأن تفسير هذا السلوك لا يتطلب بالضرورة الخوض بعمق في خصوصيات الأيديولوجية أو السياسة الداخلية الأمريكية.

لقد تخللت الخطب ووثائق الاستراتيجية الرسمية الأمريكية، على مدى العقود الستة الماضية، مجموعة من الحجج والمعطيات الاستراتيجية الكبرى الأوسع نطاقاً، ومفادها: أن الالتزامات الأمنية شرط ضروري للقيادة الأمريكية، وأن القيادة أمر ضروري لتحقيق الأهداف الاستراتيجية الأساسية. ولولا الالتزامات الأمنية لتراجع نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالقيادة في القضايا الأمنية، وغير الأمنية على حد سواء. وتسهم القيادة في تسهيل التعاون لمواجهة التحديات الأمنية، وتوسيع الاقتصاد العالمي، وفي دفع التوازن التعاوني ليصبح أقرب إلى ما تفضله الولايات المتحدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، فإن الالتزامات ومظاهر النفوذ المرتبط بها، تعد ركائز ضرورية لقيام نظام مؤسسي ومعياري أكبر، يؤدي الحفاظ عليه إلى جعل الولايات المتحدة أكثر أمناً وازدهاراً على المدى الطويل.

ويخلص المؤلفون إلى أن الخيار الأساسي القاضي بالاحتفاظ بالاستراتيجية الكبرى الداعية إلى المشاركة والانخراط بعمق بعد الحرب الباردة، هو بالضبط ما ترجح الدراسات والبحوث في العلاقات الدولية، أن تفعله قوة عقلانية نفعية ريادية في مركز الولايات المتحدة الأمريكية.

الكبرى الحالية لا تحقق المصالح القومية للولايات المتحدة الأمريكية.

يقدم أنصار الانكفاء صورة مشوهة عن العناصر الأساسية للاستراتيجية الكبرى الحالية في كثير من الأحيان. غير أن تفويماً مستديماً لحججهم، يجد أن كفة ميزان ما يعرفه الباحثون عن السياسة الدولية تميل ضد حجج الانكفاء. إن دعاة التخلي عن تقليد الانخراط العميق للولايات المتحدة الأمريكية، الذي مضى عليه ستون عاماً، يبالغون في تكاليفه، ويقللون من فوائده الأمنية، كما يتجاهلون عموماً فوائده الأمنية وغير الأمنية الحاسمة والواسعة النطاق. وعلاوة على ذلك، فإن كثيرين يخلطون بين الاستراتيجية الكبرى الأساسية للانخراط العميق، وقضايا أخرى؛ مثل: تعزيز الديمقراطية بالقوة، والتدخل الإنساني المسلح، وهي أمور في غاية الأهمية، ولكنها خيارات اختيارية، وليست تحديداً لملامح الاستراتيجية الكبرى.

وعلى الرغم من أن الدراسة تؤكد استمرار صلاحية مبادئ طويلة الأمد من الاستراتيجية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية، فإن تحليلها لا يدعم مقاومة كل التغييرات في السياسة الخارجية. وليس هناك في نقاش الأفكار ما يوحي بوجود المحافظة على جميع الالتزامات بأي ثمن. كما لا تطعن الدراسة بإعادة التوازن إلى الاستراتيجية؛ للتكيف مع القيود والتحديات الجديدة، كما فعل الرئيس ريتشارد نيكسون، ووزير الخارجية هنري كيسنجر بعد حرب فيتنام، وكما فعل الرئيس باراك أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون بعد حرب العراق. وعلى العكس من ذلك، فإن هذه الحلقات من إعادة التوازن تكذب تصور أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تتكيف مع عالم متغير.

وبحسب النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن دعاة الانكفاء الذين يتصفون بقدر كبير من الدقة والتحديد، قلائل، وأقل منهم كذلك من يُبدي تأييداً لا لبس فيه لفكرة العودة إلى استراتيجية ما قبل الحرب العالمية الثانية التي كانت تقوم على «القوة البحرية المنعزلة» المقيدة الوصول، فيما وراء نصف الكرة الغربي. ويبدو أن عدداً قليلاً من دعاة الانكفاء يمتلكون ثقة كافية للاعتقاد بأنه لن يكون هناك أي دافع للتدخلات الخارجية المباشرة والعميقة. وبدلاً من ذلك، تترافق انتقاداتهم للانخراط العميق عادة؛ بدعوة إلى تبني استراتيجيات «ضبط النفس» و«التوازن الخارجي»، بدلاً من التخلي الكامل عن جميع الالتزامات الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية. وتؤكد الدراسة أن غالبية المحللين من دعاة الانكفاء،

تخوّف الأفغانيات من عودة «طالبان» إلى السلطة

